

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
والتعليم العالي
وتكوين الأطر
والبحرث العلمي



التقرير الملخص للبرنامج الاستعجالي

2008 - 2009

جميعا من أجل
مدرسة النجاح



مدخل

مءل :

يمثل مجال التربة والتكوين رهانا كبيرا في مسيرة تنمية بلادنا. باعباره أول أسبقفة وطنية بعء قصفة الوءة الترابفة. ومن هذا المنطلق . كان لزاما التفكفر بعفق في إصلاء منظومة التربة والتكوين. هفء تشكلت منذ سنة 1999 اللءة الخاصة للتربة والتكوين بهءف بلورة مشروع مكامل لإصلاء المءرسة المءرففة. وءوءت أعمالها بءبني المفاق الوطني للتربة والتكوين كوئففة مرءفة لإصلاء. حظفء بالءوافق الوطني الءام. وإءا كانت الأهداف والعافاء المسطرة في المفاق. الءف انطلق ءفعفله منذ سنة 2000. ءعبء عن انءظاراء ومطالب المءمع المءرفف: إلا أنه بالرغم من إشراف العشرفة الأولى للإصلاء على نهافءها. ومع اعءبار الأهءمام الخاص الءف حظف به قءاع التربة والتكوين من مءءلف الهفءاء المءمعة. و المءهوءاء المبءولة والإءازاء الملموسة في العءفء من المءالاء. فإن عءءا من الاءءلااء والانءظاراء مازالء قائمة.

وأمام هءه الوضعة المءرفة. ءفضل صاءب المءالة الملك محمد الساءس. في خطابها الافتءاف للءورة ءءرففة لءرف سنة 2007. بإعفاء ءعلفمائه السامفة للءكومة المءفءة لبلورة برنامج اسءعءالف. فءففى ءسرف وءفرة إءاز الإصلاء ءلال الأربع سنواء المءبلة. وهءا. ءم الاءزام بءقءفم ءارطة ءرفق ءءء. بصفة ءففة وملموسة. برنامج ءسرف وءفرة إءاز إصلاء منظومة التربة والتكوين.

وضمن هءا السفاق. وضعت وزارة التربة الوطنية وءعلفم العالف وءكوين الأطر والبعء العلمف برنامجا اسءعءالفا ءمواها ومءءءا. فمء على مءى أربع سنواء 2009-2012 فمء مرءفءه من المفاق الوطني للتربة والتكوين وبروم إعفاء الإصلاء "نفسا ءفءا".

وقء ءزامن ءهفء البرنامج الاسءعءالف. مع إصءار المءلس الأعلى للءعلفم سنة 2008 للءقرفر الوطنف الأول ءول ءالة منظومة التربة والتكوين وأفاقها. الءف اعءمءء ءلاصائه. وءوصفاء مناقشائه. كوئففة مرءفة في صفاغة البرنامج الاسءعءالف. الءف فمءور ءول المءالاء الأربعة الءف اعءبرها الءقرفر ءاء أولوفة ءاسمة. وءعا إلى بلورءها في المفءان.

I- المبءاء الموجه للبرنامج الاسءعءالف وأهءافه الرئفسفة:

فرءكز البرنامج الاسءعءالف على مبءاء ءوهرف موجه. فقوم على: ءعل المءعلم فف قلب منظومة التربة والتكوين . وءسءفر باقى ءءعاماء الأءرى لءءمءه. من ءلال ءوففر:

ءعلماء ءرءكز على المءارف والكفافاء الأساسية الءف ءفء للءلمفء فرص الءءفء الءافف:

مءرسفن فعملون فف ءروف مواءفة وعلى المام واسع بالطرائق البفءاءوففة اللازمة لماءرسة مهامهم:

ءهففز وءأفمف مؤسساء ءعلفمفة ءاء ءوءة. ءوفر للءلمء ءرؤفا ءربوففة مناسبة لءءقق ءعلم ءفء.

وانسءاماء مع الءوءهفاء الءف ءءءها ءقرفر المءلس الأعلى للءعلفم لسنة 2008. فقءرء البرنامج الاسءعءالف ءطة عمل ءءوؤى ءقق أربعة أهءاف أساسفة. ءمءل مءالاء الءءءل ءاء الأولوفة. وهف :

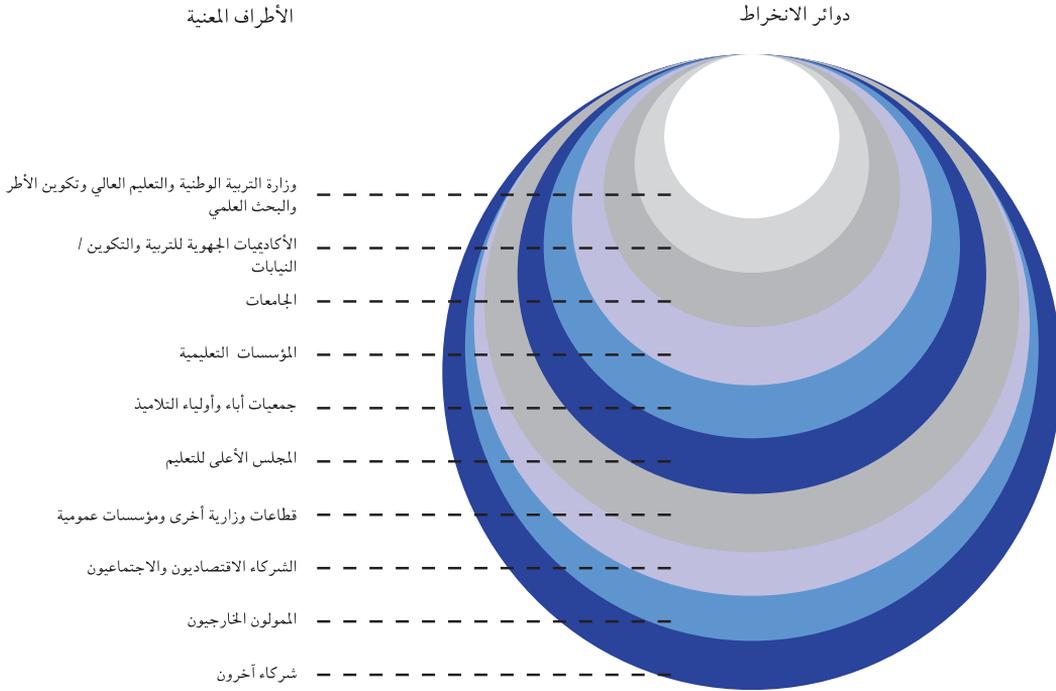
الءءقق الفءلف لإلزامفة الءمءرس إلى ءافة 15 سنة:

ءفز روء المباءرة وءءفوق فف المؤسسة الءانوففة وفف ءامعة

مواءهة الإشكالاء الأفقففة للمنظومة ءربوففة

ءوففر وسائل النءاء

المسار المتدرج لإشراك وانخراط جميع الأطراف المعنية



وعليه، فإن تحديد دوائر الانخراط، كما هو مبين في الرسم البياني أسفله، سيكفل استيعاب أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، و ضمان مأسسة الالتزام والتعاقد مع كل الفاعلين والشركاء.

ويبقى نجاح تنفيذ البرنامج الاستعجالي رهينا بتوفر شرطين أساسيين :

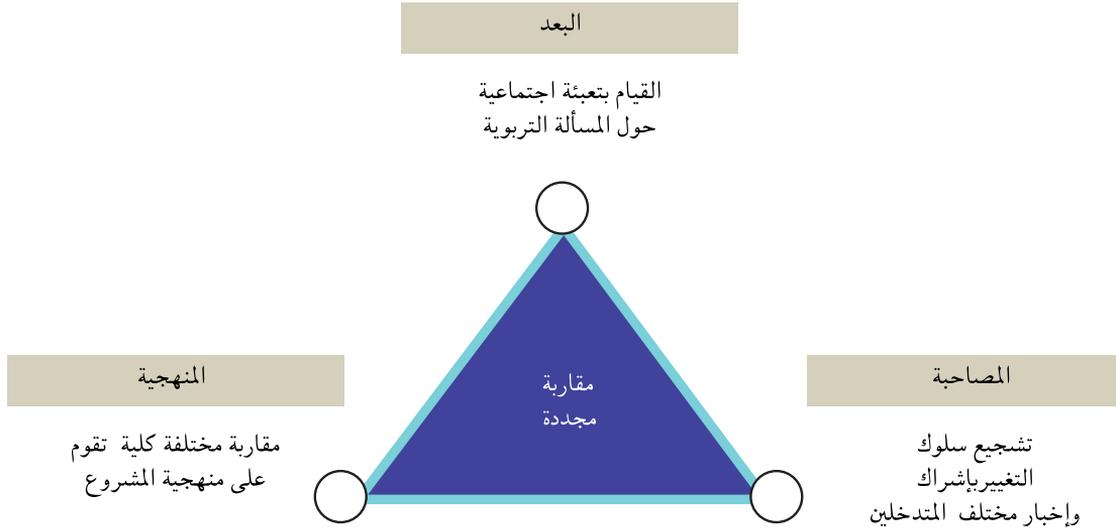
1 - التغيير العميق لأساليب التدبير:

يقتضي إصلاح المنظومة إرساء ثقافة التدبير المرتكز على النتائج والتعاقد والمحاسبة، و اعتماد نهج تدبيري حديث، يضمن تحديد الأهداف وصياغتها بدقة ووضوح، وتحديد المسؤوليات، وتسطير برامج عمل محددة للمسؤولين، ومنحهم وسائل بلوغ وقياس الإنجازات، وتبادل المعلومات، على مختلف المستويات: الإدارة المركزية، الجامعات، الأكاديميات، الجامعات، والمؤسسات التعليمية.

و يعتبر عامل السرعة في إحراز نتائج ملموسة، عنصرا حاسما للحيلولة دون تعثر المشاريع، وفقدان الحافز لدى الفاعلين والمستفيدين، ومن شأن الفعالية والسرعة في إنجاز المشاريع، أن تؤدي، إلى إضفاء مصداقية أكبر للبرنامج مع الشركاء، وبالتالي، ضمان التزام الشركاء، ودعمهم لإنجاز مشاريع البرنامج الاستعجالي.

و تحقيقا لهذه الغاية، سيعتمد تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على نهج مبتكر، يشكل قطيعة مع الممارسات السابقة، ويقوم على بلورة مقارنة جديدة، تلخص أهم مقوماتها كالتالي:

وبغية إدماج متطلبات الأجراء منذ البداية، فإن التدابير المقترحة في البرنامج الاستعجالي، قد تم تنظيمها في



شكل مشاريع منسجمة ومتجانسة، تستجيب لأهداف مشتركة، تمت ترجمتها إلى خطط عمل محددة. ومن شأن اعتماد المقاربة بالمشروع، أن يتيح تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على نحو منسق وعملي ومتحكم فيه.

2 - وضع عدة متينة لقيادة مراحل تنفيذ مقتضيات البرنامج الاستعجالي:

للحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تأخيرات وتعثرات وإكراهات محتملة، في التنفيذ وبلوغ الأهداف والنتائج المنتظرة، ينبغي أن يضمن نظام القيادة، بالخصوص، تحقيق قدر كبير من التفاعل في عملية صنع القرار، لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج بشكل متواصل. وسيتم في هذا الشأن، وضع مجموعة من الأدوات والمؤشرات اللازمة، للتتبع الدقيق لعملية إعمال البرنامج، كما ينبغي عدم التردد في توفير الموارد البشرية والمالية، التي تضمن فعالية هذه العدة وجاعتها.

المجال 1

التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة

المجال 1: التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة المشروع E1.P1: تطوير التعليم الأولي

في سنة 2006 تم تسجيل:
59.7% من الأطفال في سن 4 و5 سنوات بالتعليم
ما قبل المدرسي (28.5% إناث بالعالم القروي)
80% بالكتاب.
42402 قسم بالتعليم الأولي.

العرض التربوي في التعليم الأولي لفائدة الأطفال
يكاد ينحصر في قطاع التعليم الخاص:(الكتاتيب
القرآنية والمؤسسات العصرية). ويضل هذا العرض
محدودا ويتوزع بصورة غير متوازنة كما ونوعا على
مجموع التراب الوطني.

تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015. عن طريق اعتماد مفهوم جديد للتربية. يكون عصريا ومغربيا
متأصلا.
تحضير التعميم باعتماد مشاريع نمطية تجسد المفهوم الجديد للتعليم الأولي.

تحديد مفهوم جديد للتعليم الأولي يكون عصريا ومتأصلا يستجيب للخصوصيات المغربية ويضمن للأطفال
شروطا أفضل للتعلم.
تأهيل العرض التربوي في مجال التعليم الأولي من خلال:
- وضع عدة للتكوين تؤهل كافة المربيات والمربين:
- تعميم مراكز إعداد الوسائل الديدانكتيكية والدعم البيداغوجي على كل الأقاليم.
تطوير العرض التربوي العصري في التعليم الأولي في مجموع التراب الوطني أساس تكافؤ الفرص بين
القطاعين الخاص والعمومي وذلك ب:
- تدخل حاسم للدولة في المناطق الفروية والمهمشة بفتح أقسام للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم
الابتدائي ؛
- مساهمة قوية للقطاع الخاص في المجال الحضري مقابل إجراءات للدعم والتحفيز:
- خلق بنية خاصة بهذا السلك التعليمي تتولى أعمال إستراتيجية تنمية التعليم الأولي والتنسيق بين
الأطراف الفاعلة فيه.
وضع تكوين أساسي خاص بمهنة المربين بالتعليم الأولي لمدة سنة خلال مرحلة انتقالية. على أن يتم استكمالها
بعد ذلك بإحداث إجازة مهنية.
تعزيز تأطير التعليم الأولي بتعبئة 250 مفتشا إضافيا وإرساء سيرورة لتتبع وتقييم المربين والمؤسسات
التربوية.

فتح 3600 قسم للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم الابتدائي العام
أكثر من مليون طفل بالتعليم الأولي عند حلول سنة 2012
حوالي 390000 يوم تكوين لفائدة المربين
تكوين أساسي لما يفوق 3600 مربى

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة المشروع E1.P2 : توسيع العرض في التمدرس الإلزامي

في سنة 2006 تم تسجيل
94% من التلاميذ على المستوى الوطني في سن ما
بين 6-11 سنة منهم 92.6% بالعالم القروي
6970 مدرسة ابتدائية و13381 مؤسسة فرعية:
74.5% تلميذ متمدرس على المستوى الوطني في سن
ما بين 12-14 سنة منهم 53.9% بالعالم القروي:
46% من الجماعات القروية تتوفر على ثانوية
إعدادية:
قسم من خمسة أقسام تتوفر على 41 تلميذ
بالثانوي الإعدادي.

سمحت الجهود المبذولة بالتعليم الابتدائي بنمو
لمموس في نسبة التمدرس. إلا أن النموذج المعتمد
في العالم القروي لا يساهم في تحسين جودة
التعليم.
بالنسبة للثانوي الإعدادي وخاصة بالعالم القروي
تظل الطاقة الاستيعابية دون المستوى المطلوب.

بالثانوي الإعدادي
تحقيق نسبة تمدرس خلال موسم 2012-2013 تصل
إلى 90% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين
12-14 سنة:
تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الإعدادي خلال
موسم 2017-2018، تصل إلى 80% بالنسبة للتلاميذ
فوج 2009 - 2010 .

بالابتدائي
تحقيق نسبة تمدرس خلال موسم 2012-2013 في حد
أدناه 95% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما
بين 6-11 سنة:
تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الابتدائي
بدون تكرار. في موسم 2014 - 2015، تصل إلى 90%
بالنسبة لتلاميذ فوج 2009 - 2010

تسريع وتيرة تنمية التعليم الثانوي الإعدادي بالعالم
القروي بشكل ينمي نسبة تغطية الجماعات ويقوي
الطاقة الاستيعابية للمؤسسات:
مواصلة وتيرة بناء المؤسسات الثانوية الإعدادية
بالمجال الحضري:
وضع عدة متكاملة لاختيارات إحداث المؤسسات
تستجيب لمعايير جديدة سيتم ضبطها حسب
مساطر واضحة تنخرط فيها الأكاديميات والنيابات.
إحداث آلية وطنية للإشراف على عملية البناء
وترشيد نفقاته عن طريق الصفقات الإطار

سيتم العمل على بناء مدارس جديدة كفيلة ببلوغ
التغطية الوطنية من أجل تحقيق نسبة تمدرس تصل
إلى 95%. في كل جماعة على حدة.
إنجاز مدارس جماعية في بعض الجماعات التي تعرف
كثافة سكانية مهمة وتزويدها بالداخليات والنقل
المدري لدعم التلاميذ غير القاطنين بالجماعة:
تحسين ظروف الاشتغال التربوي في الأقسام متعددة
المستويات باللجوء إلى:

- تحديد عدد المستويات داخل الفصل الواحد ما
بين مستويين إلى ثلاثة مستويات كحد أقصى:
- توفير العتاد الديداكتيكي الملائم لهذه الوضعية
التربوية.

ستنجز 2500 حجرة دراسية إضافية خلال الفترة ما بين 2009 و 2012، وخصوصا في الوسط القروي (1700 حجرة)
إحداث 720 إعدادية جديدة (أي 6800 حجرة دراسية) ستفتح أبوابها خلال الفترة ما بين 2009 و 2012 .
وسيحظى الوسط القروي بنسبة وافرة من البنائات تصل إلى 80% من الحجرات المزمع إحداثها في الثانوي
الإعدادي. وستمكن عملية توسيع الطاقة الاستيعابية من توفير 330000 مقعد جديد بالثانوي الإعدادي. لتحقيق
تغطية بنسبة 90% .

المرحلة 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة المشروع E1.P3 : تأهيل المؤسسات التعليمية

خلال سنة 2006 تم تسجيل:
8 942 حجرة دراسية غير صالحة بالتعليم
الابتدائي، و1 226 بالتعليم الثانوي التأهيلي
الإعدادي؛
83% من الثانويات الإعدادية بالعالم القروي غير
مزودة بالمرافق الصحية؛
63% من الثانويات الإعدادية غير مرتبطة بشبكة
توزيع الماء الشروب؛
51% من الثانويات الإعدادية غير مرتبطة بشبكة
الكهرباء.

نظرا لغياب مرجعية معيارية دقيقة وملائمة، وفي
غياب الصيانة والترميم المنتظمين، فإن المؤسسات
التعليمية غالبا ما توجد في حالة متردية.
ويتميز، ويتميز مستوى تجهيزها بنقص كبير يؤثر
سلبا على شروط التعليم والتعلم

ضمان تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات في المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية وداخلياتها. مع تأمين
استمرار الصيانة بغية توفير ظروف مادية جيدة للمدرسين والتلاميذ.

- مراجعة معايير البناء والتجهيز الجاري بها العمل في المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية من خلال:
- الحرص على تحديدها وفق خصوصيات المحيط؛
 - تشتمل المعايير التي سيتم تحديدها على مجموع التدابير اللازمة لتيسير ولوج الأطفال المعاقين إلى
المؤسسة التعليمية؛
 - ستولى عناية خاصة لعملية تحديد معايير تتلاءم والواقع السوسيو اقتصادي والجغرافي للجهات استجابة
لمتطلبات الترشيد دون أن يؤثر ذلك على جودة الفضاءات التعليمية.
 - ستنظم حملة واسعة لتأهيل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية المتردية، وكذا داخلياتها على مجموع
التراب الوطني:
 - إصلاح البنيات التحتية القائمة وتجهيزاتها؛
 - تمكين كل المؤسسات التعليمية من الماء والكهرباء والمرافق الصحية؛
 - توفير تجهيزات الصرف الصحي.
- وضع نظام وقائي للصيانة سيتم تعميمه على كل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية. عبر:
- يتعين على كل مؤسسة وضع مخطط سنوي وقائي للصيانة على أساس المعايير المحددة سلفا
 - سيخصص بند من الميزانية المرصودة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للصيانة الوقائية.

ترميم أكثر من 10000 حجرة دراسية مع تجهيزاتها المتقدمة؛
ترميم الداخلات؛
ربط جميع المؤسسات بالماء الصالح للشرب (100%) 40 % مرتبطة بالشبكة الوطنية و 60 % تتوفر على
صهاريج الماء
ربط جميع المؤسسات بشبكة توزيع الكهرباء % 80 و 20 % ستجهز بالطاقة الشمسية
تزويد جميع المؤسسات بالمرافق الصحية.

المجال 1: التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة المشروع E1.P4: تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي.

خلال سنة 2006 تم تسجيل :
إعدادية واحدة من خمس إعداديات بالوسط
القروي فقط تتوفر على داخلية؛
44.5% من التلاميذ بالوسط القروي فقط
يستفيدون من الإطعام المدرسي؛
37600 تلميذ ممنوح بالثانوي الإعدادي؛
نسبة الهدر تصل 10.35% بالسنة السادسة
ابتدائي؛
نسبة الهدر تصل 20.48% بالسنة الثالثة
إعدادي.

تم خلال السنوات الأخيرة بذل جهود جبارة لتطوير
آليات الدعم الاجتماعي الكفيل بتيسير عملية
مدرس المتعلمين، إلا أن هذه الجهود غير كافية.
إذا كانت نسبة تغطية الإعداديات بعدد من الداخليات
قد عرفت تحسنا ملحوظا. فإن النقل المدرسي ظل
محدودا ولم يعرف أي توسع.

تذليل الصعوبات السوسيواقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي. وتشجيع استمرار
المتمدرسين في التعليم بحاربة أسباب الانقطاع الدراسي.

توسيع العرض في الداخليات بالوسط القروي:

- توفير داخلية لكل مؤسسة إعدادية جديدة في الوسط القروي؛
- فتح مجموعة من الداخليات بمؤسسات التعليم الابتدائي لمواكبة تطور المدارس الابتدائية الجماعية
بالوسط القروي؛
- توسيع العرض بتطوير صيغة "دار الطالب" التي تسيرها الجماعات المحلية. وكذلك تطوير العروض الخاصة
على غرار النموذج المعمول به على صعيد الأحياء الجامعية.
- التوظيف الجيد للطاقة الاستيعابية للداخليات بالوسط القروي:
- فتح المطاعم المدرسية بالداخليات حتى في وجه التلاميذ الخارجيين ومضاعفة فترات الخدمات؛
توفير النقل المدرسي بالوسط القروي؛
- بتعميم النقل المدرسي على صعيد كل ثانوية إعدادية جديدة. وكل مدرسة ابتدائية جماعية بالوسط
القروي؛
- توفير صيغ أخرى للنقل تتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية لبعض المناطق المعزولة (الدراجات الهوائية
والعربات والحافلات)
- استثمار عدد من إمكانات الشراكة من أجل تحسين تمويل وتدبير النقل المدرسي المزمع توفيره.
توفير المساعدات المادية للدعم المدرسي:
- سيتم توفير مساعدات مادية للدعم المدرسي لفائدة الأطفال في وضعية هشّة.

خلق أكثر من 379 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة بالوسط القروي. حيث سيضاعف عدد التلاميذ
بالداخليات في المستوى الإعدادي 5 مرات في أفق سنة 2012؛
مضاعفة عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالثانويات الإعدادية القروية بـ 8 مرات؛
نقل 50000 تلميذ؛
تخصيص 70 مليون درهم سنويا كمساعدة مادية لتلميذ في وضعية هشّة؛
مضاعفة المنح الدراسية بخمس مرات 5.

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية سن 10 سنة المشروع E1.P5 : محاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة

في سنة 2006 تم تسجيل:
17% كنسبة للتكرار بالسنة أولى ابتدائي:
31% نسبة التكرار بالسنة الثالثة ثانوي إعدادي:
5.5% نسبة الهدر المدرسي بالابتدائي:
13.4% معدل النسبة الهيدر المدرسي بالثانوي الإعدادي.

ما تزال نسبة التكرار السنوية مرتفعة بكل المستويات الدراسية. حيث بلغت في سنة 2006 حوالي 12.7% بالابتدائي و 18.9% بالثانوي الإعدادي وقد اتخذت بعض التدابير من أجل تخفيف حدة ظاهرة التكرار من بينها إحداث خلايا اليقظة على مستوى المؤسسات التعليمية لرصد التلاميذ المتعثرين وعمليات الدعم المدرسي ومراكز الإنصات والدعم السوسيواقتصادي.

تقليص الهدر المدرسي والفضل الدراسي للتلاميذ بما يمكن:
في سنة 2014-2015، من بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي دون تكرار تصل إلى 90% بالنسبة لفوج سنة 2009-2010:
في سنة 2017-2018، من بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي الإعدادي دون تكرار تصل إلى 80% بالنسبة لفوج 2009-2010.

وضع آلية لمحاربة التكرار:
ضرورة معرفة وضعية التلاميذ بصورة دقيقة حتى يتسنى الرصد المبكر لمن يعاني منهم من صعوبات دراسية وتحديد التدابير الأكثر ملاءمة لمعالجتها قبل وصولهم إلى وضعية الفشل الدراسي. والانقطاع عن الدراسة. وستركز هذه الخطة على ثلاثة فاعلين حاسمين في الميدان، وهم: المدرسون والمستشارون في التوجيه ومجلس القسم.

- المدرسون:
- والمستشارون في التوجيه:
- ومجلس القسم الذي يعمل على تحديد خطة العمل الدورية اللازمة لتمكين التلاميذ من سد الثغرات الملحوظة عند التلاميذ.
- مؤسسة الدعم المدرسي:
- ستتم مؤسسة الدعم المدرسي المجاني بالابتدائي والثانوي الإعدادي وذلك بإدراجه في استعمالات الزمن الأسبوعية للمدرسين.
- تنظيم فترات تدريبية لدعم وتأهيل تلاميذ السنة النهائية من كل سلك في المواد التعليمية الأساسية:
- تنظيم دورات تدريبية (أبواب مفتوحة) قبل بداية السنة الدراسية بالنسبة للأطفال المتعثرين:
- تعميم مراكز الإنصات والوساطة لتوفير إطار مؤسسي للاستقبال والدعم لفائدة التلاميذ المتعثرين:
- وضع إطار لدراسة أثر الدعم المدرسي.

وضع خطة للتتبع الفردي للتلاميذ عبر بطاقة ترافق التلميذ في مساره الدراسي:
ثلاث ساعات للدعم المدرسي أسبوعيا بالابتدائي وسيتم إدماج هذه الحصص في استعمال الزمن الأسبوعي للتلاميذ:
أربع ساعات للدعم المدرسي بالثانوي الإعدادي وسيتم إدماج هذه الحصص في استعمالات الزمن الأسبوعية للتلاميذ. غير أنها لا تعني سوى التلاميذ المتعثرين
تنظيم دورات تدريبية للدعم وتأهيل التلاميذ خلال العطل البينية ونهاية السنة الدراسية وبدايتها

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P6: الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية

6906 مدرسة ابتدائية مدارس مستقلة، ملحقات
التعليم الإعدادي بالإضافة إلى المراكز التعليمية:
131625 مدرس ابتدائي:
3657404 (جميع التلاميذ الذين ينتمون لـ 6906
مدرسة ابتدائية):
131625 من مجموع الوثائق الديدانكتيكية
والبيداغوجية.

لم يتم تعميم التربية البدنية والرياضة المدرسية
في مؤسسات التعليم الابتدائي وذلك راجع لانعدام
توفر التجهيزات الرياضية الملائمة والنقص الحاصل
في تكوين الأطر التعليمية.

الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية

العمل على تعميم التربية البدنية والرياضة المدرسية ومواكبتها ببرنامج يهتم بوضع التجهيزات الرياضية
الملائمة.
تأهيل وجّهيز المنشآت الرياضية والمرافق التابعة لها بـ 3000 مؤسسة ابتدائية.
تزويد المؤسسات التعليمية بالأدوات الرياضية الديدانكتيكية والعدة البيداغوجية الملائمة.
تنظيم دورات تكوينية لأساتذة التعليم الابتدائي وتخصيص مؤطر لكل 25 أستاذا.
تأهيل التربية البدنية والرياضة المدرسية بالتعليم الثانوي.
تأهيل المنشآت الرياضية والمرافق التابعة لها بالثانويات وتزويدها بالعتاد الرياضي الملائم والوثائق البيداغوجية
اللازمة.

تأهيل وجّهيز 3800 ملعب رياضي بالنسبة للمؤسسات الابتدائية.
تخصيص مؤطر في مجال التكوين لكل 25 مدرس بالتعليم الابتدائي.
توفير بنية تحتية للرياضة بالإعداديات.
ضمان جودة الرياضة المدرسية عبر التراب الوطني.

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P8 : تحسين العتاد البيداغوجي

صنف المغرب في :
المرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبار PIRLS سنة 2006 بالنسبة للقراءة والفهم.
المرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار TIMSS سنة 2003 في مجال العلوم والرياضيات.
32% من المؤسسات تمويل تعليم الصناعة التكنولوجية
كما استهدفت العملية 22% من الفصول الدراسية.

أسفرت نتائج الاختبارات الدولية عن وجود مجموعة من الثغرات التي تعترى بنية تقييم التعلّمات جلى ذلك في العدة البيداغوجية والمقاربة البيداغوجية المعتمدة، وفي النظام المعتمد في عملية التقييم، وفي مجال استخدام تقنية المعلومات والوسائل البيداغوجية.

ضمان جودة عالية في مجال التحصيل من خلال العمل على إمداد التلاميذ بالمهارات والكفايات الضرورية والعمل على تكييفهما مع العتاد البيداغوجي الملائم.

استكمال تفعيل المقاربة بالكفايات يقتضي:

- الاستيعاب التام لروح بيداغوجيا الإدماج باعتبارها إطارا مرجعيا لترسيخ اعتماد المقاربة بالكفايات
- ضبط عملية تدبيرها . وتعاطيها الفعلي مع مجمل القضايا الجوهرية التي تمس البرامج الحالية.
- تحقيق الملاءمة بين البحث والتجديد التربويين وحاجات المنظومة التربوية.
- تعزيز تحصيل المواد العلمية والتكنولوجية
- تحديث الوسائل البيداغوجية.

اعتماد بيداغوجيا الإدماج.

إدماج الأنشطة المقترحة ضمن مشروع " اليد في العجين" بشكل نظامي بجميع مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي.

تحديث الوسائل الديداكتيكية على مستوى جميع المؤسسات التعليمية.

الهجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P9: مراهجة الهناهج الدراسية.

إطلاق مخطط عمل يستهدف تعميم الهناهج الجهوية انطلاقا من الدخول التربوي 2008-2009.

القيام بمراهجة الهناهج الدراسية لتحقيق جودة التعليم.

تقييم الهناهج الدراسية الحالية:

العمل على توفير العدة اللازمة المتعلقة بعملية مراهجة الهناهج:

إعادة تنظيم الغلاف الزمني المعتمد في التعليم الابتدائي:

- تقليص الزمن المخصص لتلقين المواد الدراسية والتركيز على تلقين التعللمات الأساسية.

- تخصيص حيز من الغلاف الزمني بالتعليم الابتدائي لمراهجة الواجبات المنزلية والفروض والاهتمامات التربوية.

مراهجة مواصفات التخرج وتدقيقها:

مراهجة الهندسة البيداغوجية وإعادة تحديد المواد و الحقول الدراسية حسب الأقطاب:

تعميم المجروعات التعليمية الجهوية في التعليم الابتدائي.

مراهجة الهناهج الدراسية.

المجال 1: التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P10: إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وحفز روح الإبداع ضمن مجال التعليمات.

إن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية باعتبارها دعامة بيداغوجية تظل غاية بعيدة المنال. وبالطبع، فقد تم في المرحلة الأولى من العملية تجهيز بعض المؤسسات التعليمية في إطار برنامج جيني. لكن لم يواكب هذا البرنامج تكوينات خاصة لفائدة المدرسين، وكذا تطوير المضامين الرقمية، مما ساهم في تكريس الهوة بفعل عدم الاستخدام الفعلي للتجهيزات المتوفرة.

العمل على إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن التعليمات، باعتبارها دعامة بيداغوجية لتحسين جودة التعليم.

تحسين عدة قيادة برنامج جيني.
وضع إستراتيجية خاصة بعملية توفير التجهيزات تستهدف إدماج تقنية الإعلاميات في المحيط التربوي للتلاميذ .
وضع إستراتيجية خاصة لضبط الحاجيات المحلية في مجال التكوين .
تسريع وتيرة إنتاج المضامين الرقمية.
العمل على ملاءمة المضامين الرقمية مع المناهج الوطنية:
تتبع سيرورة الاستعمالات لدى المستعملين للرفع من جودة التعليمات و المهارات:
وضع إستراتيجية فعالة لقيادة التغيير.

العمل على تجهيز كل مؤسسة ابتدائية ب 8 إلى 12 جهاز حاسوب، مع إحداث قاعة متعددة الوسائط بكل ثانوية إعدادية وتأهيلية، وتجهيز كل مؤسسة تعليمية بتركيبة من الأجهزة تضم حاسوبا محمولا و جهاز عرض فيديو.
إطلاق برنامج نافذة لتمكين الأطر التعليمية من وسائل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
تجهيز كل ثانوية إعدادية و تأهيلية بقاعة متعددة الوسائط.
تطوير استعمال تقنيات الإعلام والاتصال عبر سياسة مواكبة و تثمين الممارسات الجيدة .

الهلال 1: الالحقق الفعلي للإلزامية الالحيم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P11: الالحسين نظام الالحقييم والإشهاد.

يحلل المغرب المرلبة:
44 من بين 45 دولة حسب االحبار PIRLS سنة 2006
في مجال القراءة والفهم.
40 من بين 45 دولة حسب االحبار TIMSS سنة 2003
في مجال العلوم والرياضيات.

انخرط المركز الوطني للالحقييم والإشهاد في مالحل
العمليات المعلقة بوحيد أنظمة الالحقييم باملاكه
الصورا واضحا حول عملية تصحيح أوراق الامالحانات
بالاعتماد على دلائل مرجعية تقن هذه العملية.
لكن بالرغم من ذلك فإن جهاز الالحقييم لزال غير
مأسس ولايتم تفعيل أدواره على مستوى كل
الأكاديميات الجهوية للالحربية والالحكوين كما لا يضمن
تكافؤ الفرص لجميع الالحلاميذ.

الارتقاء بنظام الالحقييم والإشهاد.

الالحسين نظام الالحقييم والإشهاد يقتضي:
- إنجاز إفتحاص معمق لمجموع مكونات نظام الامالحان من أجل الالحديد الالحدابير اللازمة للالحسين نظام الالحقويم
و الإشهاد:
- إرساء الممارسة الامالحانية على معايير وطنية موحدة تعتمد مقارنة الجودة:
- دعم قدرات الأكاديميات الجهوية في مجال إعداد عدة القياس والمعالجة:
- إرساء سياسة وطنية في مجال تقويم المدرسين تعتمد مقاربات الالحديثة:
- ترصيد التجربة الأولى للنظام الوطني للالحقييم و الإشهاد.
- إالحداث نظام للالحقييم البنيات.

مأسسة النظام الوطني للالحقويم الدوري لالحلمات.
إعادة الالحديد نظام الامالحانات المدرسية و الالحشهادية.
وضع نظام للالحقييم أداء الموظفين.
وضع نظام للالحقييم وحدات منظومة الالحربية والالحكوين.

المجال 1: التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P12 : تحسين جودة الحياة المدرسية.

16% من المؤسسات التعليمية استفادت من حصص التربية الموسيقية منها 10% من الأقسام الدراسية. 35% من المؤسسات التعليمية استفادت من الحصص المخصصة للتربية الأسرية من بينها 21% من الأقسام الدراسية. 39% من المؤسسات التعليمية استفادت من حصص التربية الفنية من بينها 31% من الأقسام الدراسية.

مواد و أنشطة التفتح غير مدرجة في البرامج بطريقة نظامية. ونادرا ما يتم الاستفادة منها، وذلك راجع إلى عدم توفر أطر تعليمية متخصصة في هذا المجال. غياب مقاربة "القيادة" في تدبير المؤسسات التعليمية يعود إلى محدودية معايير انتقاء مديري المؤسسات وضعف تكوينهم و محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

إعادة تنظيم الحياة المدرسية لجعلها رافعة لتحسين جودة التعلّمات والمساهمة في تفتح التلاميذ.

أجراء أبحاث التنظيم والتدبير الحديثة للمؤسسات التعليمية يقتضي:

- تعزيز سلسلة التدبير الحديثة.
- توفير الأطر الإدارية و الوسائل الضرورية لتقوية سلسلة التدبير.
- تدبير الزمن المدرسي.
- تعميم تدريس مواد التفتح في الإعدادي الثانوي.
- ضبط جدول الحصص الزمنية اليومية والسنوية حسب الخصوصيات الجهوية.
- ترشيد تدبير جداول الحصص بالنسبة للأطر التعليمية على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي.
- تفعيل مشاريع المؤسسات.
- الارتقاء بالأنشطة الفنية و أنشطة التفتح.
- إحداث أندية خاصة بالأنشطة الفنية والتفتح تؤطرها أطر تعليمية.
- ترسيخ قيم المواطنة في المنظومة التربوية.
- وضع العدة اللازمة للوقاية من العنف المدرسي.
- تبني الحكامة الجيدة في التعاطي مع مجال حقوق الإنسان والمواطنة.

تلقين فعلي لمواد التفتح:

- إدراج الدعم المدرسي في منهاج التدريس بالابتدائي:
- تعزيز سلسلة التدبير بالمؤسسات، و تمكين المديرين من الأدوات الضرورية للعمل:
- جداول الحصص تم ترشيدها بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي:
- إحداث آليات للوقاية من العنف المدرسي:
- وضع ميثاق يضبط العلاقة بين الماعلين التربويين:

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10 المشروع E1.P13 : دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني.

يعاني النظام الصحي المدرسي من ثغرات بنيوية، نظرا لعدم توفر المؤسسات التعليمية على قاعة للتمرير وغياب التجهيزات الطبية الضرورية لتقديم الإسعافات الأولية، علاوة على عدم احترام كل المؤسسات لشروط النظافة.

العمل على وضع نظام صحي مدرسي فعال لتأمين الحماية الضرورية داخل الفضاءات التعليمية في مواجهة كل المخاطر المحتملة عبر تأهيل الأمن الإنساني و الوقاية الصحية للتلاميذ.

يقنضي الحفاظ على السلامة البدنية والصحية للتلاميذ:

- وضع نظام خاص بالصحة المدرسية؛
 - وضع نظام للتغطية الصحية لفائدة للتلاميذ؛
 - وضع خطة لتجهيز المؤسسات بالمعدات الطبية والأدوية الضرورية؛
 - تعزيز الشراكات في مجال الحفاظ على الأمن الإنساني للتلاميذ.
- تأهيل قواعد الأمن والنظافة في المؤسسات التعليمية:
- وضع قواعد النظافة والأمن بالمؤسسات التعليمية؛
 - وضع استراتيجية متكاملة لتوفير الأمن الإنساني بالوسط المدرسي؛
 - العمل على توفير الوسائل الخاصة لمواجهة المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.

توظيف 300 مساعد اجتماعي صحي كل سنة.
العمل على توفير الاستشارات الطبية والإستشفائية لفائدة 100 ألف تلميذ خلال الدخول التربوي
2008 - 2009.

إحداث خلايا لتتبع الوضع الصحي على مستوى كل نيابة إقليمية.
وضع إستراتيجية للحفاظ على الأمن الإنساني للتلاميذ.

المجال 2
حفز روح المبادرة والتميز في المؤسسة الثانوية التأهيلية
وفي الجامعة.

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة. المشروع E2.P1 : تأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي.

خلال السنوات الأخيرة، أتاحت الجهود الهامة المبذولة الرامية إلى تطوير البنيات التحتية بالثانويات التأهيلية، وبالوسط القروي على الخصوص، تسجيل تطور هام في نسب التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي.

وبهذا ارتفع عدد المؤسسات الثانوية التأهيلية العمومية من 562 سنة 2000-2001 إلى 717 سنة 2006-2007، أي بمعدل زيادة قدرها 27% وتنامت هذه الجهود في الوسط القروي بإنشاء 59 ثانوية تأهيلية منذ سنة 2000 كما أن نسبة تغطية الثانويات التأهيلية بالداخليات تظل ضعيفة.

خلال سنة 2006 جُدد:

717 ثانوية:

48% هي نسبة تمدرس الفئة العمرية 15-17 سنة

33.6% من الثانويات تتوفر على داخليات:

15% من الأقسام تتضمن 41 تلميذا وأكثر:

13.9% هي نسبة الهدر بالثانوي.

بلوغ نسبة استكمال التعليم الثانوي التأهيلي سنة 2020 - 2021 قدرها 60% بالنسبة لتلاميذ لفوج 2009 - 2010.

ضمان إصلاح وتأهيل البنيات التحتية، وتهيئات الثانويات التأهيلية وداخلياتها;

تسريع وتيرة إحداث الثانويات التأهيلية لضمان تغطية كافية للتراب الوطني وتعزيز القدرة الاستيعابية: إنشاء داخلية بكل ثانوية جديدة بالعالم القروي:

تحسين معايير البناء والتجهيز الجاري بها العمل، مع الحرص على تكييفها حسب نوعية الثانويات التأهيلية:

العمل على توفير كل المكونات الضرورية لحسن سير العملية التعليمية بالثانويات التأهيلية:

إنجاز حملة واسعة لإعادة تأهيل الثانويات التأهيلية والداخليات بمجموع تراب المملكة بهدف:

- إصلاح البنيات التحتية الموجودة وكذا التجهيزات :

- ربط المؤسسات بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء:

إرساء جهاز وقائي للصيانة وتعميمه في كل الثانويات:

بلورة مخطط سنوي للصيانة الوقائية على مستوى كل مؤسسة وفق معايير محددة:

تخصيص أسطر مالية للأكاديميات في مجال الصيانة الوقائية.

إحداث 320 ثانوية تأهيلية جديدة من الآن و إلى حدود 2012 منها 104 بالوسط القروي

جعل أعداد التلاميذ يمر من 700000 إلى 970000

إحداث أزيد من 12500 سرير إضافي بداخليات الثانويات التأهيلية

مضاعفة عدد الممنوحين بـ 2,5

إعادة تأهيل حوالي 550 حجرة متردية بالثانويات التأهيلية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة. المشروع E2.P2 : تشجيع التميز.

لم يتم إحداث أية ثانوية تأهيلية مرجعية منذ سنة 2000.
بخصوص الأقسام التحضيرية. أحدثت ستة مسالك،
غير أن إمكانيات ولوج المتخرجين منها للتعليم
العالي تظل محدودة
وأخيرا بالنسبة لحفز التلاميذ على التفوق، ينبغي
الإشارة إلى وجود بعض العمليات الإيجابية التي
ترسخت، إلا أنها تظل محدودة

خلال سنة 2007 جُدد:
22 مركز للأقسام التحضيرية للمدارس العليا
2505 تلميذ مدرس بالأقسام التحضيرية

تشجيع التفوق باعتباره دعامة مهمة في تحسين مردودية منظومة التربية والتكوين.

- إحداث مؤسسات مرجعية وخلق ثانويات للتميز
- إحداث ثانويات تأهيلية مرجعية؛
 - إحداث ثانويات تأهيلية للتميز؛
- تطوير الأقسام التحضيرية لولوج المدارس العليا
- مراجعة إطار الأساتذة المبرزين العاملين في الأقسام التحضيرية؛
 - إصلاح البنيات التحتية لمراكز الأقسام التحضيرية؛
 - تفويت خدمات (الإطعام والنظافة والبستنة والحراسة...) بالداخليات إلى جهات خارجية.
- حفز التفوق
- خلق دينامية للتنافس والتفوق في صفوف للتلاميذ والطلبة؛
 - إحداث بنيات تعليمية خاصة بالأطفال المتميزين والمتفوقين.

إحداث ثانوية تأهيلية مرجعية في كل جهة.
إحداث 8 ثانويات تأهيلية للتميز.
رفع عدد المتدربين بالأقسام التحضيرية إلى 7550 تلميذ.

الهجال 2 : حفز روء الهبارة والهمز في الأناوية الأاهيلية والهابة. الهشروع .E2.P3 : آهسين العرض الأربوي في الأعلهم الهالي.

أم إرساء إعاءة أنظهم الأسلاك الهامعية على مسأوى الإعارة والهاسأر في إطار إصلاح أنظام LMD (الإعارة-الهاسأر- الأءأورا) وبذآآ مجهوءاء كبيرة لأنطوير المسالك الأقنية والهنية في كل هامة. مازال الألامبذ هاملو البكالوريا بآوءهون في أغلبهم إلى المسالك ذات الولوج المأفوح. وخصوصا كليات الآاب والهلم الإنسانية وكليات العلم القانونية والاقتصادية والاجأماعية

ألال سنة 2006 هُء :
272.578 طالبا بالهامة
17% هي نسبة الأكارار لهموع المسالك. وابلغ 30% في المسالك ذات الولوج المأفوح
الهارس العليا للآكنولوجيا لا آوظف سوى 40% من طاقأها الاسأعابية;
33% من الطلبة هم من يحصل على الإعارة.

الارتقاء بالمرءوء الأاخلي للأعلهم الهالي و آنطوير قابلية انءماج آربيه في سوق الشغل. آوفير ظروف ملائمة للآكوين والإبواء لفائءة الطلبة..

آوسيع الطاقة الاسأعابية وإصلاح البنيات الأأهية الهامعية:

- آوسيع المؤسساء الهامعية الموءوءة وآشيبء مؤسساء هامة آببءة:
- آرشيبء اسأعمال البنيات المأفورة (اسأعمال القاعات المأفورة في مؤسساء هامة آرى وكذا اسأعمال المرافق ألال فصل الصيف...):
- بلورة آصميم مءبري أقبق لآوسيع وآنطوير العرض الأربوي الهامعي يهطي كل مجالآه . وذلآ بهءف الرصد الأقبق لهآلف مكنواآ هذا العرض في المسأقبل على مسأوى معاير حجم المؤسساء والأعداد الطلابية والمسالك والبنيات الأأهية والموارء البشرية الواجب آعبأأها. وسبضع هذا الآصميم المءبري أسس هامة قوية مآزج بين وضوح الرؤبة والقرب الهأرافى من الطلبة.
- آنمية العرض الأربوي الهامعي المسأآبب لهآاآ سوق الشغل و آشجب الآعاقد بين الهامعات والأولة والفاعلين في مآآلف القأاعات النشبطة
- مهنة المسالك ذات الولوج المأفوح لآسهبل إءماج المآآرآبن وآنطوير إعاراآ مهنية آببءة موءهة نحو القأاعات الآى آعانى نقصا في البءالعاملة بآعاون مع الفبءراليآ المهنية.
- آسربع وآبرة آنطوير المسالك الأقنية والهنية الملائمة لسوق الشغل:
- وضع آءاببر لهآربة ظاهريآ الأكارار والانقأاع عن الأراسة:
- آاهبل وإصلاح البنيات الأأهية وآببء الههزراآ المآرببءة وإرساء أنظام للصببانة بالكليات والأهباآ الهامعية:

آوفير ما يقارب 124.000 مقعءا آربوبا في الهامة
مضاعفة الطاقة الاسأعابية لمسالك الأبلوم الهامعي والإعاراآ المهنية DUT وشهارة الأقنى الهالى الأقنى
BTS
آسبب 1/3 الطلبة الهامعيين في المسالك الأقنية والهلمية والهنية
ألق آوالى 10.000 سربرا بالأهباآ الهامعية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة. المشروع E2.P4 : تشجيع البحث العلمي.

بالرغم مما حقق خلال السنوات الأخيرة من عمليات وإجراءات لم يحظ البحث العلمي بعد بالقيمة التي يستحقها. فالمهام والعلاقات التبادلية لمتخلف هيئات قيادة البحث العلمي غير واضحة. إذ لا توجد عدة منظمة لتقوم بالبحث العلمي. إن جاذبية مهنة الباحث بدأت تفقد بريقها بفعل غياب قانون منسجم بخصوصها على الصعيد الوطني.

في سنة 2005 الإمكانات المرصودة للبحث العلمي تمثل 0.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2006 بلغ عدد الأساتذة الباحثين 9.219 باحثا ؛ في سنة 2001 تم إنشاء صندوق لتمويل البحث العلمي يحتوي اليوم على أكثر من 800 مليون درهم؛ أربعة برامج للدعم الموضوعاتي للبحث العلمي. وهي برامج سمحت بتمويل 600 مشروع بغلاف مالي وصل إلى 110 مليون درهم.

تشجيع الطاقات والابتكارات من أجل تحقيق إشعاع البلاد في مجال البحث العلمي والتقني. إبراز قيمة نتائج البحث العلمي بتوجيهه أكثر نحو حاجيات محيطه السوسيواقتصادي

تحسين الحكامة وتتبع البحث العلمي

- وضع عدة معلوماتية بين الوزارة وبين مؤسسات البحث لضمان تتبع منتظم وقيادة فعالة لبرامج البحث؛
- إنجاز تقويمات خارجية ومستقلة بهدف تتبع إنجازات البحث العلمي؛
- توطيد جاذبية مهنة الباحث؛
- الرفع من موارد تمويل البحث العلمي. وتنويعها واستدامتها
- إنشاء مصادر تمويل إضافية قارة للبحث العلمي. على شكل إجراءات تشجيعية للاستثمار الخاص في مجال البحث العلمي؛
- تشجيع الجامعات على تنويع موارد تمويلها من خلال إنشاء شركات. والمساهمة في المقاولات الحرة ؛
- النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي؛
- الرفع من قيمة أعمال البحث العلمي؛
- إعطاء الأولوية في التمويل لفائدة مشاريع البحث التي تستجيب أكثر للحاجيات السوسيواقتصادية وللبرامج التنموية الوطنية والجهوية ؛
- إرساء خلايا وسيطة بين الجامعات والمقاولات بصورة مهنية ؛
- وضع عدة لمواكبة إجراءات إبداع الملكية الفكرية ؛
- إحداث شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات في المناطق الاقتصادية النامية بالتعاون مع الجماعات المحلية .

الرفع من قيمة مهنة الباحث؛

- تنويع مصادر التمويل للرفع من الموارد المخصصة للبحث ؛
- خلق شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات؛

المجال 3

مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين المشروع E3.P1: تعزيز كفاءات الأطر التربوية

تم في سنة 2007 إحصاء:
34 مركزا لتكوين المعلمين:
13 مركزا تربويا جهويا:
8 مدارس عليا لتكوين الأساتذة:
2930 مدرسا يتم تكوينهم كل سنة:
طاقة استيعابية يتم استخدامها بنسبة 4%
بالنسبة لمراكز تكوين المعلمين و9% بالنسبة
للمدارس العليا للأساتذة.

لقد تم الشروع في العديد من الخطوات الواعدة في هذا الشأن. من بينها وضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفايات لمهن التعليم المدرسي والعالي. لكن جودة هذا التكوين وتحقيق ملاءمته مع الكفاءات المطلوبة في مختلف المهن يحتاجان إلى تعزيز. ومن جهة أخرى، يستلزم التكوين المستمر أن يكون مهنا حتى يكون ذا تأثيرات حقيقية ميدانية.

التوفر على أطر تربوية وإدارية ذات جودة عالية وتكوين جيد في جميع مستويات منظومة التربية والتكوين.

التكوين الأساسي للأطر:

- فتح مسالك جامعية للتربية تمتد التكوين بها 3 سنوات (مستوى الإجازة) لاستقبال الطلبة الراغبين في متابعة التكوين في ميدان علوم التربية والتقنيات البيداغوجية.
- تجميع مؤسسات التكوين داخل المراكز الجهوية للتكوين.
- إحداث مديرية مركزية لتكوين الأطر.
- تحديد شروط ولوج مهن التدريس:
- ثلاث سنوات بعد البكالوريا على الأقل، كشرط لولوج مراكز التكوين بالنسبة لجميع الأسلاك.
- اعتماد معايير أخرى في الانتقاء بعين الاعتبار، مثل الحافز الشخصي للمرشحين ومؤهلاتهم البيداغوجية والإنسانية.
- تدعيم التكوين المستمر:
- إحداث نظام جديد للتكوين المستمر على مستوى التعليم المدرسي.
- إحداث نظام فعال وناجع للتكوين المستمر.
- توفير وسائل التدبير الضرورية لقيادة التكوين المستمر.
- إعداد مخططات للتكوين التأهيلي لفائدة مديري المؤسسات ومخططات أخرى للتكوين المستمر لفائدة المديرين ومديري المؤسسات، تكون مرتكزة على حصيل الكفاءات.

إحداث مسالك جامعية للتربية والتكوين التأهيلي تتراوح مدة التكوين بها بين سنة وستين.
تجميع مراكز تكوين المدرسين على الصعيد الجهوي.
حوالي 1,5 مليون يوم من التكوين المستمر سنويا لفائدة الأطر العاملة بالتعليم المدرسي.

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين المشروع E3.P2: تعزيز آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي

في 2007. تبين :
وجود قرابة 3000 مفتش:
متوسط عمر المترشحين لمنصب مدير مؤسسة
تعليمية 55 سنة:
مدة التكوين لهنة مدير مؤسسة تعليمية هي 19
يوما:
44 مدرسة ابتدائية بدون مدير:
276 إعدادية بدون مدير:
265 ثانوية بدون مدير و363 بدون ناظر.

يشكل غياب مقاربة تديرية في تسيير المؤسسات
التعليمية وضعف نظام القيادة الإجرائية لجهاز
التفتيش خلاا جوهريا في نظام التأطير والتقييم.
وبعد هذا النظام نظاما غير حفيزي لا يشجع على
الاستحقاق. إذ لا a بين الأداء المهني والأجور.

القدرة على قياس فعالية مختلف المتدخلين في منظومة التربية والتكوين وربطها بتحفيظات مناسبة
وجعلهم منخرطين في أعمال أورش الإصلاح.

أجراًة الإطار المرجعي لتنظيم جهاز التفتيش:

- مراجعة هيكله أدوار جهاز التفتيش في أفق تعزيز مسؤولياته عبر تفعيل الوثيقة الإطار لمنظومة التفتيش:
- إحداث مناطق تربوية خاصة يعهد فيها للمفتش بمسؤولية الحرص على بلوغ الأهداف المرسومة.
- إعطاء دينامية جديدة لوظيفة التفتيش ومهمة التأطير التربوي وتجديدهما عبر:
- تفعيل أدوار المفتشية العامة للتربية والتكوين المنصوص عليها في الوثائق الرسمية:
- تعزيز تنظيم التفتيش المركزي التخصصي:
- إعداد دليل مهني للمفتشين وميثاق أخلاقيات المهنة ودفتر للمساطر:
- ملائمة جميع الوثائق الناضمة لعمل الهيئة لأدوارها الجديدة:
- تعزيز نظام التكوين الأساسي والتكوين المستمر لجهاز التفتيش:
- تجديد هندسة تكوين أطر التفتيش:
- تدعيم التكوين المستمر للمفتشين.

تنظيم عمل المفتشين وفق مجموعات عمل مناطق تربوية وحسب منطق تأطيري مصاحب للمدرسين:
تقوية نظام التكوين الأساسي للمفتشين:
تدعيم نظام التكوين المستمر للمفتشين..

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين. المشروع E3.P3: ترشيد الموارد البشرية

في 2007، تبين:
وجود 260 000 مدرس، ضمنهم 10 000 أستاذ
بالتعليم العالي، أي أزيد من 40% من موظفي القطاع
العمومي؛
توظيف ما يناهز 10% من المدرسين في مناصب
إدارية؛
نسبة الرضا عن طلبات الحراك الجغرافي تعادل 8.5%
نسبة ملء جداول الحصص 83% . أي ما يعادل 20%
من احتياطي الترشيح.

تسجيل تأخر في تفعيل اللامركزية. فثمة عوائق
تحول دون اتخاذ تدابير ضرورية، مثل إحداث نظام
أساسي جهوي خاص بالموظفين. من جهة أخرى،
يلاحظ انعدام الترشيح الأمثل لجداول الحصص الخاصة
بالسلك الثانوي وكذا ضعف الحركية الوظيفية في
استعمال الموارد البشرية. بسبب انعدام التكوين
المستمر لهيئة التدريس.

إحداث تدبير لامركزي للموارد البشرية يعتمد مبدأ النجاعة والعقلانية.
إعطاء الموارد البشرية قيمتها المستحقة وكذا إشراكها وتحسيسها بمسئوليتها الحقيقية..

تحديد مهن المنظومة التربوية:

- اعتماد التدبير بالوظائف والكفاءات لأطر التعليم المدرسي
- اعتماد التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بالنسبة لأطر التعليم المدرسي طبقا لأمد طويل أو متوسط
- إعادة تنظيم عملية توظيف المدربين ومديري المؤسسات التعليمية.
- التدبير التوقعي للأطر:
- ترشيح تدبير الموارد البشرية
- تقوية التدبير التوقعي للموارد البشرية
- اعتماد اللامركزية في تدبير الموارد البشرية:
- تفعيل مبدأ اللامركزية في تدبير الموارد البشرية، من حيث الموارد والعمليات.
- تفويض تدبير الموارد البشرية إلى الأكاديميات .
- تدبير حركية هيئة التدريس:
- ترشيح التوزيع الجغرافي والوظيفي لأطر المنظومة التربوية.
- تهمين الموارد البشرية، وإشراكها وإشاعة ثقافة المسؤولية لديها:
- إرساء مرجعية قيمة بالنسبة للمدرسين، من خلال وضع ميثاق للمدرس يقنن الحقوق والواجبات.
- تخصيص تعويضات مادية استثنائية للمدرسين الذين يبذلون مجهودات خاصة.
- تدبير العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين:
- تطوير علاقة الوزارة بالنقابات.

التوجه نحو إقرار توظيف جهوي يعتمد إطارا تعاقديا.
تخصيص أزيد من 136 مليون ساعة إضافية سنويا، أي ما يعادل 980 منصبا بالنسبة لمدرسي السلك الإعدادي
و795 منصبا بالنسبة لمدرسي السلك الثانوي.
تخصيص تعويضات استثنائية لتحسين جاذبية مهن التربية.

المجال 3: مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين. المشروع E3.P4: حكاية، تخطيط، ومقاربة بالنوع.

في 2007، تم تسجيل ...
68% من الميزانية المرسودة للتربية الوطنية تم توجيهها للأكاديميات
76% من الأطر الإدارية للتعليم المدرسي توجد بالمؤسسات التعليمية، و18% في النيابات، و3% في الأكاديميات، و3% في الإدارات المركزية.
67% من الأطر الإدارية في التعليم العالي توجد بالجامعات، و8% في الإدارات المركزية.
في 2007 استقرت مؤشرات التكافؤ على أساس النسب في:
0,87 في السلك الابتدائي على المستوى الوطني؛
0,91 في السلك الإعدادي بالوسط الحضري؛
0,55 في السلك الإعدادي بالوسط القروي.

تم تجسيد اللامركزية من خلال إحداث 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، ومنح الجامعات استقلالية في التدبير، غير أن هذه السيرورة ما زالت قاصرة عن بلوغ أهدافها. ويتجلى ذلك في استمرار التدبير الممركز للموارد البشرية والامتلاكات، مع تسجيل ضعف على مستوى تسيير الهيئات المدبرة للمنظومة، وتداخل في المهام والمسؤوليات على مختلف مستويات المنظومة.
بالرغم من الجهد المبذول منذ سنة 2000، لا زالت نسبة الولوج إلى المدرسة بين الجنسين تسجل تفاوتاً، وحتاج هذه الوضعية إلى مراجعة حسب السلك و الوسط.

تحسيس كل المستويات التدبيرية لمنظومة التربية والتكوين بثقافة المسؤولية، وترسيخ ثقافة التقويم وتبعية النتائج.
ضمان فرص تعليم متكافئة بين الجنسين.

إعادة تنظيم سيرورة التخطيط باعتماد المنطق التصاعدي.
وضع سيرورة للتخطيط باعتماد منطق تصاعدي للمعطيات.
إدراج المقاربة بالنوع في السياسة التربوية وفي مراحل إعداد الميزانية.
استكمال تحويل الموارد البشرية وتحديد المهام والمسؤوليات:
- توضيح الاختصاصات والهيكلية في كل مستوى من مستويات منظومة التربية والتكوين؛
- تحيين أطاق اشتغال الهيئات التدبيرية (المجالس الإدارية للأكاديميات، مجالس الجامعات، اللجان، مجالس التدبير ومجلس المؤسسة).
تعزيز الاستقلالية ومبدأ التعاقد مع الدولة.
- تعزيز روح المسؤولية لدى الأكاديميات والجامعات، وذلك بإبرام تعاقدات مع الدولة ودعم اللامركزية المحلية من خلال مشاريع مؤسسة على شكل مخططات عمل ومتوفرة على موارد خاصة.
- وضع أدوات للقيادة لقياس الإجازات بصورة موضوعية عملية ومنتظمة. على مختلف المستويات.
لا مركزية وظيفية:
- إحداث وكالات .

إبرام تعاقدات بين الدولة/ والأكاديميات والدولة/ والجامعات بغية تحقيق أهداف مرقمة ومخططات عمل دقيقة.
توطيد قدرات القيادة على مختلف مستويات تدبير منظومة التربية والتكوين.
إحداث وكالات لتعزيز النجاعة في بعض الوظائف.
اعتماد سيرورة تخطيط تصاعدي.

الهجال 3 : مواهجة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين. المشروع E3.P5 : وضع نظام معلوماتي عصري وناجع .

بتشكلكها أساسا من تطبيقات معلوماتية طورت داخليا. تبقى نظم الإعلام والتواصل غير مندمجة ولا توفر تغطية وظيفية كافية. كما أن هناك ثلاث مجالات أساسية تفتقر إلى التغطية في قطاع التعليم المدرسي: تدبير التلاميذ (منذ التسجيل إلى غاية مغادرتهم منظومة التربية والتكوين). ومجال المالية والممتلكات. البنيات التحتية للاتصال والتجهيزات المعلوماتية لا تغطي حاجيات مجموع مستعمليها.

وضع الأدوات الكفيلة بضمان تخطيط وتدبير فعالين لمنظومة التربية والتكوين تضمن لجاعتها وتحسنها المستمر.

- ترشيد منظومة الإعلام من أجل تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين
- وضع خطة استراتيجية لمنظومة الإعلام;
 - تطوير التغطية الوظيفية لمنظومات التدبير;
 - إحداث نظام معلوماتي في المؤسسة التعليمية;
 - إحداث نظام معلوماتي للتدبير التربوي;
 - تحسين الكفاءات المؤسساتية والتأطيرية لإدارة منظومة الإعلام.
- وضع منظومة مندمجة للتواصل من المؤسسة إلى الإدارة المركزية.
- تحسين الربط المعلوماتي على كل مستويات المنظومة;
 - تسريع وتيرة تجهيز بنيات التدبير بالمعدات المعلوماتية;
 - إحداث شبكة أنترانت تغطي كل منظومة التربية والتكوين وتمكن من قيادة التغيير .

إرساء منظومة إعلام وتخطيط مندمجة مرنة توفر تغطية كافية وظيفيا ومتطورة تقنيا؛
الاستفادة من نظام معلوماتي مندمج للتقريب بين الشركاء وبنيات منظومة التربية والتكوين.

المجال 4 : وسائل النجاح المشروع E4.P1 : ترشيح الموارد المالية واستداستها

في 2009 أظهرت نتائج تقرير البحث الوطني لتقوم التعليمات أن:
36% من تلاميذ المستوى السادس ابتدائي فقط يتحكمون في اللغة العربية.
28% من تلاميذ المستوى السادس ابتدائي فقط يتحكمون في اللغة الفرنسية.

الاستراتيجية اللغوية المتبعة في منظومة التربية والتكوين غير مقنعة مما يترتب عنه اختلالا واضحا بين أسلاك التعليم الثانوي والتعليم العالي في موضوع لغات التدريس.
كما أن تقنيات تعليم اللغات تبقى أقل جاعة ومحكومة بالتفاوت بين اتساع الغلاف الزمني المرصود وضعف التعليمات المحصلة لدى التلاميذ.

تحسين التحكم في اللغات من طرف المتعلمين. سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو الأمازيغية أو باللغات الأجنبية.

خدي خطة موجهة لتعليم اللغات.

- تجميع الدراسات والوثائق المتوفرة حول تعليم اللغات:
 - إنجاز دراسة حول تاريخ تعليم اللغات:
 - إنجاز دراسة تقييمية للمناهج والمقررات المعتمدة لتعليم اللغات (ومن ضمنها مناهج التعليم/ والتعلم، والموارد الديداكتيكية، والمضامين، التكوين الأساسي والتكوين المستمر وتقييم التعليمات):
 - بحث ميداني متمحور حول المتعلمين:
 - تنظيم لقاءات استماع وتشاور مع الفاعلين في مجال تعليم اللغات:
 - تجريب مقترحات المجلس الأعلى للتعليم على عينة من المؤسسات التعليمية.
- عصرنة تقنيات تعليم اللغات
- توظيف بيداغوجية الإدماج:
 - تطوير تعلم اللغة العربية بإسهام من أكاديمية محمد السادس للغة العربية:
 - تطبيق بيداغوجية الدعم، لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في مجال تعلم اللغات:
 - تحسين تعليم اللغات
 - يشمل هذا الإجراء ثمان مجالات منهجية: العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية والألمانية والترجمة.
 - تبنى نظام تكوين مستمر للأساتذة يستجيب لمعايير التدريس بالكفايات.
 - دعم وتطوير عدة التأطير التربوي في مجال تدريس اللغات.

أساتذة اللغات يوظفون تقنيات بيداغوجية عصرية وناجعة؛
استراتيجية منسجمة في مجال لغات التعلم؛
تحسين مستوى المتعلمين في التحكم في اللغات.

المجال 4 : وسائل النجاح المشروع E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة

في 2006 تم تسجيل...
1.200 تلميذ لكل مستشار في التوجيه:
45,5% نسبة المسجلين في المسالك العلمية بالثانوي
التأهيلي:
4,9% نسبة المسجلين في المسالك التقنية بالثانوي
التأهيلي:
أكثر من 70% من الطلبة مسجلون بكليات العلوم
القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات الآداب
والعلوم الإنسانية.

مازالت فعالية بنيات الاستشارة والتوجيه تتميز
بمحدوديتها خصوصا بالنظر إلى ضعف التنسيق
الإجرائي بين المتدخلين في مجال التوجيه. وغياب
تعريف دقيق لمهمة كل بنية ونقص الموارد والكفاءات
الإضافية.
كما أن الجسور الموجودة بين مختلف المسالك تبقى
محدودة. وتتفاقم هذه الوضعية بغياب تواصل حول
التنميط المناسب للجسور المتوفرة.

تمكين كل تلميذ من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاته. ويعطي إمكانيات مستقبلية جيدة
للانفتاح على منافذ سوق الشغل.

تمكين المتعلمين من المعلومة الواحدة والمركزة من خلال:

- إحداث شبابيك جهوية للتنسيق حول مراكز إرشاد الطالب تشرف عليها هيئة وطنية للإعلام والتوجيه;
- إحداث بوابة أنترنت وطنية منظمة تكون مصدر المعلومة الشاملة والحيثة;
- تنشيط اجتماعات إخبارية منذ السنة الأولى من الثانوي الإعدادي داخل كل مؤسسة.
- تطوير التوجيه النشط من خلال تعزيز اختصاص التوجيه المدرسي الذي يقوم به مجلس القسم.
- خلق وجائه ما بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي.
- تمكين تلاميذ الثانوي التأهيلي من وضع ملف لدى الكليات لمناقشة اختياراتهم في التوجيه;
- وضع عدة إعلامية خاصة بالطلبة الجدد مرتبطة بمدى إدماج الشباب الحاصل على شهادات في مسلك من
المسالك خلال 3 أو 5 سنوات الموالية لحصولهم على شهادتهم.
- إقامة وجائه مع سوق الشغل:
- إجراء تداريب استكشافية في المقاولات في السنة النهائية من الثانوي الإعدادي;
- تشجيع الدروس المقدمة من طرف المهنيين;
- تشجيع التخصصات التقنية والعلمية عبر تعميم التكوينات في التكنولوجيا. منذ السنة الأولى من
الثانوي الإعدادي;
- خلق نظام للجسور يسمح بعمليات إعادة التوجيه في حالة الفشل الدراسي حيث العبور من مسلك
إلى آخر يمكن من متابعة التكوين إلى مستوى أعلى.

إحداث هيئة وطنية للإعلام والتوجيه. وإنشاء شبابيك جهوية حول مراكز إرشاد الطالب.
توظيف دور التوجيه الذي يقوم به مجلس القسم.
خلق وجائه ما بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي. وبين الوسط المهني.
تسجيل 35% في تخصصات تقنية وعلمية في 2011 - 2012.

المجال 4 توفير وسائل النجاح

المجال 4 : وسائل النجاح المشروع E4.P3 : تطوير التعليم الخصوصي

في سنة 2006:

الميزانية المخصصة للتربية والتكوين تتطور باستمرار إلا أن الدولة تبقى هي الممول الأساس. ويصعب تقويم مدى نجاعة تلك الموارد لغياب أدوات ملائمة للتحليل الدقيق للوجهة التي ستؤول إليها النفقات

90% من ميزانية التسيير بقطاع التربية والتكوين لكتلة الأجور.

تحسين إنتاجية المنظومة التربوية:

ترشيد استعمال الموارد المتوفرة لدى منظومة التربية والتكوين:

وضع نظام محاسباتي ملائم للأكاديميات والجامعات يسمح بتتبع الممتلكات ومؤشرات كلفة المنظومة من أجل عقلنة النفقات:

توفير الموارد المالية الضرورية لإعمال البرنامج الاستعجالي:

تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين من أجل تدبيرها عن قرب.

ضبط عقلنة النفقات وتكميم كل إمكانيات الترشيد المحتملة

- تحسين المردودية الداخلية للمنظومة:

- عقلنة وترشيد النفقات:

- ترشيد التكاليف من خلال مهنة ووظيفة الشراءات والاستعمال المشترك للوسائل والتجهيزات:

- إقرار محاسبة عامة ومحاسبة خلية في الأكاديميات.

إحداث صندوق لدعم التعليم المدرسي

- وضع آلية لتمويل البرنامج الاستعجالي

- إحداث صندوق للتمويل وتحصيل موارد إضافية وتدبيرها

تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات

- جرد شامل ومحين لجميع ممتلكات الأكاديميات

- إرساء تدبير لا متمرکز وناجع للممتلكات وصيانة البنية التحتية

وضع تدابير وإجراءات لترشيد النفقات

خلق صندوق دعم لتمويل أورش التربية

تحسين مخطط التسجيل المحاسباتي التحليلي وتفعيله

إعادة التفاوض في شأن التفاهم مع المصالح العمومية حول (الماء والكهرباء والتواصل)

المجال 4 : وسائل النجاح المشروع E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة

في سنة 2006 :

تأثرت سلبا التعبئة الوطنية والشراكات حول الإصلاح منذ سنة 2000 من غياب مقاربة شمولية حقيقية. وما يفاقم هذا الخلل بشكل أكبر، ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة للتواصل كان داخليا أو خارجيا..

حوالي 2% من ميزانية الأكاديميات يأتي من الموارد المعبأة في إطار الشراكات

جعل التواصل الداخلي والخارجي دعامة أساسية لتسريع تطبيق الإصلاح بهدف تحقيق تعبئة فعلية لمجموع مكونات المجتمع حول قضية التربية والتكوين.

وضع استراتيجية للتواصل ذات بعد وطني

- العمل على تصريف إستراتيجية الاتصال على مستوى الأكاديميات والجامعات
- إنتاج برامج دورية في التلفزيون والإذاعة تستهدف الفاعلين التربويين والجمهور العريض
- تعزيز البنيات المكلفة بالتواصل على المستويين المركزي والجهوي.
- عقد شراكات انتقائية وفعالة مع مختلف الفاعلين
- الجماعات المحلية للاضطلاع والتكفل بمهام كصيانة وحراسة المؤسسات وتدبير المطاعم المدرسية والداخليات والنقل
- الفاعلون المؤسسيون كل حسب مجال اختصاصه :
- الأملاك الخزنية والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة التجهيز والنقل.
- مثلو عالم الاقتصاد والأعمال (الكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب والجمعيات المهنية...), لمهنة التكوين بالمشاركة بفعالية في تحديد العرض التكويني وتأطير التداريب واقتراح عروض في مجال التداريب .
- آباء وأولياء التلاميذ من خلال جمعيات آباء وأولياء التلاميذ من أجل مشاركة فعالة في الحياة المدرسية.

التواصل مع الفاعلين والشركاء والجمهور العريض وكذا مع الجمهور الداخلي حول البرنامج الاستعجالي عقد شراكات هادفة مع مختلف المتدخلين في المنظومة وضع ميثاق لضبط العلاقات بين آباء التلاميذ والمؤسسات التعليمية والعمل على تطبيقه

المجال 4 : وسائل النجاح المشروع E4.P3 : تطوير التعليم الخصوصي

يبقى العرض التربوي الخصوصي غير متطور ومتمركز في محور الدار البيضاء - الرباط. كما أن جودته غير متحكم فيها

في سنة 2006 جُدد:

7,7% من التلاميذ مسجلون بالتعليم الخصوصي
5,6% من الطلبة مسجلون بالتعليم الخصوصي

النهوض بالعرض التربوي الخصوصي وخلق شروط التحفيز الحقيقية للتنافس حول جودة التعليم والتكوين.

الارتقاء بالتعليم الخصوصي :

- بلورة إطار استراتيجي للنهوض بالتعليم الخصوصي
- تأطير وتأهيل التعليم الخصوصي
- توسيع العرض التعليمي الخصوصي
- تطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص قادر على تغطية التراب الوطني:
- تعزيز جهاز تأطير التعليم الخصوصي
- إقرار تدابير حفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم:

تم إعداد وتطبيق الإطار الاستراتيجي للتعليم
تم تفعيل آليات التأطير و التحفيز المتعلالتعليم الخصوصي المقررة في دجنبر 2007
استقبال 20% من التلاميذ من طرف متدخلين خواص من حجم كبير باستطاعتهم تغطية مجموع التراب الوطني.
تعزيز آليات التأطير بالتعليم الخصوصي.

خاتمة

خاتمة:

البرنامج الإستهعالي الذي قدمنا صيغته التركيبية، يؤكد حقيقة أساسية، مفادها أنه قد تم استخلاص دروس رئيسية من التجارب الإصلاحية الماضية. وأننا نتوفر اليوم على العدة اللازمة والموارد الضرورية لمباشرة الإصلاح ميدانيا، بنجاعة وفعالية، وعبر منهجية مبدعة ومجددة تعتمد صيغة المشروع.

فالدنامية الإصلاحية القوية التي تشهدها بلادنا، والاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي يجسده الدعم الحكومي القوي لتمويل البرنامج الإستهعالي، يشكلان فرصة تاريخية وسانحة للقيام بتأهيل شامل للمنظومة التربوية، وتحسين نوعي ومتواتر لمدوديتها.

و تأسيسا عليه، فإن البرنامج الإستهعالي 2009-2012، يترجم عمليا الإرادة القوية والرؤية الطموحة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من أجل ربح رهان "مدرسة النجاح"، مدرسة تعلم وتربي، وتهيئ كل المستفيدين منها للاندماج الاجتماعي والمهني.

إن البرنامج الإستهعالي، الذي يندرج في إطار رؤية مستقبلية بناءة، إذ يركز على الاستمرارية، باعتماده الإطار المرجعي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، لضخ "نفس جديد" لإصلاح منظومتنا التربوية، فإنه ينخرط، من جهة أخرى، في إطار خطة تربوية تروم جعل المتعلم في قلب المنظومة، وتركيز التعليمات على الكفايات والمعارف الأساسية.

وسيتم الحرص في التطبيق العملي لهذا البرنامج، على ضمان مساهمة كافة الفاعلين والشركاء، من خلال اعتماد إستراتيجية تواصلية فعالة، تسمح باستنهاض و تعبئة كل مكونات المجتمع للانخراط وفق مقارنة تشاركية وتعاقدية، لإججاح هذا الورش الإصلاحي الحاسم.

ولتعزيز مبدأ التكافؤ والتضامن بين مختلف المناطق والجهات، و لفعالية تدبير المشاريع، سيتم اعتماد إستراتيجية جديدة لتوزيع الموارد، تركز على المناطق الهشة والأكثر خصاصا.

إن هذا الرهان الطموح يقتضي توفير الوسائل الكفيلة بإججاه، ولا يمكن رفع هذا التحدي إلا عبر تعبئة موارد ترقى إلى مستوى تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة، و ضمان انخراط كامل للأطر التربوية ومجموع المتدخلين في المنظومة، بهدف إعطاء الإصلاح هذا النفس الجديد، الذي نتطلع عبره إلى إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، مدرسة تؤمن حق كل بنات وأبناء المغرب في المعرفة والعلم وتكافؤ الفرص والمواطنة الكريمة، مدرسة تعانق بحبة واعتزاز رسالتها التربوية النبيلة، حتى تكون، وعن جدارة، مدرسة النجاح .

